

نحو آليات تمويلية مبتكرة لترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات – واقع و آفاق –

Towards innovative financing mechanisms to promote investment outside the hydrocarbons sector - reality and horizons–

د. بوشناف فايزة*

أستاذة محاضرة –ب–، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس

Fayza.Banque@Yahoo.fr

الملخص :

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة منها المبتكرة تلعب دورا فعالا في الإقتصاد ، و نظرا لطبيعتها الابتكارية الخطرة تم إقصائها من القنوات التمويلية التقليدية ، و من هنا تظهر الهندسة المالية كنموذج تمويلي جد ملائم (sue le mesure) لهذا النوع من المؤسسات ، و التي تتجسد واقعا من خلال رأس مال الخطر كألية تمويلية الأكثر ملائمة لها، مما يساهم حتما في تحسين هيكلتها المالية و يخفف حينئذ الضغوطات التمويلية التي تواجه هذا النوع من المؤسسات .

الكلمات المفتاحية : المحروقات ، المؤسسة المبتكرة ، التمويل ، رأس مال الخطر .

التصنيف JEL : G24.

Summary :

Small and medium enterprises perform an efficient role in today's economy, particularly the renewable and innovative ones. However, and due to its dangerous and innovative nature, it has been excluded from the traditional financing channels. from this perspective financial engineering emerges as an adequate financing model (sur le mesure) for this type of enterprises. In reality financial engineering takes shape through the capital to risk as the most suitable mechanism, which inevitably contributes in improving its financial structure and thereby reduces the financing pressures that face this kind of enterprises.

Keywords : hydrocarbon, Innovative Company , the financing , capital to risk.

Jel Classification : G24 .

المقدمة :

نظرا للطبيعة الريعية التي تميز الإقتصاد الجزائري و إرتباط مداخله بالعوائد البترولية ، الأمر الذي جعل الإقتصاد الوطني في عرضة دائمة لأي صدمات بترولية ، كما أن هذه الثروة البترولية هي ثروة غير دائمة و قابلة للنضوب و بالتالي مداخلها لن تستمر إلى ما لا نهاية ، من هنا يصبح الرهان الذي يواجهه الإقتصاد الجزائري هو كيفية ترقية و معالجة طبيعته الريعية و تحويله إلى إقتصاد إنتاجي ، و لن يتحقق ذلك إلا من خلال الوقوف بقطاع ال PME وخاصة منها المبتكرة و التي تعتبر البديل الناجح و المحرك الأساسي لرد الاعتبار للإقتصاد الانتاجي و إعادة تأهيله على حساب الإقتصاد الريعي.

و لتحقيق هذا الغرض كان من الضروري إستعداد الدولة و حثها على تنفيذ إستراتيجية التنمية القطاعية من خلال العمل الجاد على إيجاد مختلف الحلول لمختلف المشاكل التي يعاني منها قطاع ال PME و خاصة منها المبتكرة ، بما في ذلك مشاكلها التمويلية و إتاحة مختلف البدائل التمويلية الملائمة و التي تتناسب و تكيف مع خصوصيتها الابتكارية الخطرة.

* – مرسل المقال: د. بوشناف فايزة

و في هذا الإطار يظهر التمويل من خلال تقنية رأس مال الخطر كنموذج تمويلي جد ملائم يتأقلم و يتكيف مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتكرة مما يساهم حتما في تحسين هيكلتها المالية و يخفف حينئذ من حجم الضغوطات التمويلية التي تواجهها ، ومن هنا يمكن طرح الإشكال الرئيسي التالي :

إلى أي مدى يمكن القول أن تقنية رأس المال الخطر تمثل النموذج التمويلي الملائم الذي يضمن هيكله مالية تتأقلم و تتكيف مع خصوصيات هذا النوع من المؤسسات ، و من ثم الوقوف بالإقتصاد الوطني و ترقيته خارج قطاع المحروقات ؟

الأسئلة الفرعية : و يتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم تقنية رأس مال الخطر ، و فيما تكمن أهميتها بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات ؟.

- ما مدى قدرة الإقتصاد الجزائري على إستيعاب هذه التقنية التمويلية المبتكرة ؟.

فرضيات البحث : وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، إعتدنا على الفرضيات التالية :

- ضرورة الوقوف بالإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات ؛

- رأس مال الخطر يمثل النموذج التمويلي الأنسب الذي يضمن التمويل الملائم لهذا النوع من المؤسسات ؛

- توفير الأرضية الإستقبالية الخاصة بتقنية رأس مال الخطر في الجزائر يمكن أن تساهم في ترقية هذا النوع من المؤسسات ومنه الوقوف بالإقتصاد الوطني .

أهمية البحث :

إن ترقية الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات مرهون بضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوقوف عند مختلف مشاكلها التمويلية التي تعاني منها ، و في هذا الإطار يظهر التمويل من خلال تقنية رأس مال الخطر كبديل تمويلي مبتكر يتناسب و يتلائم وخصوصيات هذا النوع من المؤسسات ، الأمر الذي يساهم حتما في تحسين هيكلتها المالية و منه يخفف من حجم الضغوطات التمويلية التي تواجه هذا النوع من المؤسسات .

أهداف البحث : تهدف هذه الدراسة إلى :

- معرفة الدور الذي من الممكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لترقية الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات .

- التوقف عند ماهية التمويل بتقنية رأس مال الخطر ، و مدى أهميته بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات .

- توضيح أهم الإجراءات اللازمة لإستقبال و تطوير و ترقية هذا النمط التمويلي في الجزائر .

منهج البحث :

حتى نتمكن من الإجابة عن أسئلة الدراسة و الإلمام بكل جوانبها ، ومن خلال ما توفر لنا من معلومات و بيانات فلقد اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي في تتبع وإستقصاء مادته ، ظف إلى ذلك منهج دراسة الحالة عندما قمنا بإسقاط أهم نقاط الدراسة على واقع الإقتصاد الجزائري فيما يخص مختلف الإجراءات المتخذة من قبل السلطات قصد توفير الأرضية الإستقبالية الخاصة بتقنية رأس مال الخطر في الجزائر ، هذه التقنية التمويلية و التي من الممكن أن تلعب دور كبير في الوقوف بهذا النوع من المؤسسات و منه ترقية الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات .

الدراسات السابقة :

في الحقيقة المواضيع التي تناولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة كثيرة ، لكن فيما يخص الجانب التمويلي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة ليس بنفس العدد، و أغلبيتها وجدت باللغات الأجنبية، و لقد تمكنا من حصر الدراسات التالية :

1. دراسة :

Yazid Taalba , Le Capital-Risque Réalités algériennes et perspectives de développement , Mémoire de fin d'étude En vue de l'obtention du Diplôme Supérieur des Etudes , Ecole Supérieure de banque Banque D'Algérie 2003 .

حيث أكد فيها الباحث أن على الدور الذي يلعبه رأس مال الخطر و الذي يختص و بشكل رئيسي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيا، و تنمية المناطق الإقليمية والتخفيف من البطالة ، و لهذا يصبح رأس مال الخطر الألية التي تساهم في تخفيف هذه الضغوطات التمويلية على المؤسسات المبتكرة و منه تعزيز رأسمالها و كذا منحها العديد من المزايا و بالتالي تصبح هذا النوع من المؤسسات قادرة فيما بعد الحصول على القروض المصرفية بكل سهولة و منه ضمان نموها و إستمراريتها ، و من هنا و من خلال إهتمامه بهذا النوع من المؤسسات يصبح الألية التي تساهم في تنمية و تطوير المناطق الإقليمية وكذا التخفيف من حدة البطالة ، و عليه بات من الضروري توفير البيئة المناسبة و التي تساهم في تنميتها و بالرجوع إلى حالة الإقتصاد الجزائري حسب الدراسة وجد أن الإقتصاد الوطني ما يزال في عزلة عن ذلك ويرجع ذلك إلى وجود العديد من الصعوبات و القيود المختلفة و التي تحد من نشاط رأس مال الخطر من جهة و منه نشاط هذا النوع من المؤسسات من جهة أخرى وأهم هذه القيود هي:

✓ غياب الأطر التنظيمية والضريبية المحددة لنشاط رأس مال الخطر .

✓ عدم توفر و كفاية الموارد المالية لدى شركات رأس مال الخطر لتمويل المشاريع الناشئة و كذا آليات ضمان القروض الممنوحة .

2. دراسة الدكتور : يوسف قريشي بعنوان سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة

الجزائر - ، جامعة الجزائر 2005 .

الدراسة هي أطروحة دكتوراه دولة حيث كان هدف الدراسة يتمثل في دراسة المتغيرات المفسرة لهيكل التمويل من الوقوف على طبيعة سياسة التمويل التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و ذلك بالاعتماد على دراسة ميدانية لعين من 128 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على الفترة 2003/2001 ، و توصلت الدراسة إلى ضرورة :

✓ جعل تقنية رأس مال الخطر كبديل تمويلي أساسي خاصة في المراحل الأولى من مراحل إنشاء المؤسسة ، حيث تكون المخاطر متقاسمة بين المؤسسة و المقرض .

✓ وضع مخفزات جبائية للمستثمرين-المدخرين من أجل استقطاب إدخار العائلات و توجيهه مباشرة لتمويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يستدعي الأمر هنا وضع الآليات الضرورية من أجل تحقيق هذا المسعى .

✓ دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل السبل إلى الدخول في البورصة، باعتبار أن الأسواق المالية لا يمكن تنشيطها إلا بالمؤسسات الخاصة ، وهو أمر يتطلب تعديل في القانون التجاري الجزائري .

3. دراسة :

Diane Saty Kouame: Les facteurs de succès ou d'échec des jeunes entreprises innovantes françaises, selon leurs modes de financement et de gouvernance , Thèse présentée et soutenue publiquement en vue de l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion , Université de Lorraine en France 2012 .

حيث أكد فيها الباحث على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الشابة المبتكر ، لدرجة انها تعتبر من بين عوامل نجاح أو فشل أي إقتصاد، و ان هذا النوع من المؤسسات أهم ما يميزه هو إرتفاع درجة عدم اليقين ، و هذه الظاهرة تتطور عبر مختلف مراحل دورة حياة المؤسسة المبتكرة ، كما أن العملية التقييمية المؤسسة المبتكرة هو أمر دقيق للغاية حيث يتم من قبل المتخصصين في الهندسة المالية ، كون أن قيمة المؤسسة المبتكرة يعتمد في الواقع على مدى قدرتها على توليد الأرباح ، وكذا خصائصها التشغيلية والإمكانات التكنولوجية المتاحة.

وركز أيضا الباحث في هذه الدراسة على مفادها أن هذا النوع من المؤسسات لا تكون مدرجة في البورصة و بالتالي نتائج أبحاثها غير مؤكدة جدا لأنها تعتمد بيانات توقعية عكس المؤسسات المدرجة في البورصة التي تعتمد على تسعيرة السوق .

لكن أما فيما يخص الإضافات التي أضافتها دراستنا ، فتمثل في إبراز الدور الذي من الممكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و خاصة منها المبتكرة في الوقوف بالإقتصاد الوطني خارج المحروقات ، لكن و نظرا للطبيعة الابتكارية الخطرة التي تميز هذا النوع من المؤسسات نجدها تعاني من العديد من المشاكل و التي في مقدمتها مشاكل تمويلية ، و لأنه تم إقصائها من العديد من القنوات التمويلية و خاصة التقليدية منها المتمثلة في البنوك ، من هنا يظهر رأس مال الخطر كنموذج تمويلي جد ملائم لهذا النوع من المؤسسات ، حيث يساهم حتما في التخفيف من حجم الضغوطات التمويلية التي تواجهها .

تقسيمات الدراسة : قسمنا الدراسة إلى المحاور التالية :

المحور الأول : دور القطاع البترولي في الإقتصاد الجزائري .

المحور الثاني : قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل إستراتيجي للمحروقات .

المحور الثالث : تفعيل دور مؤسسات رأس المال المخاطر و سبل إنجاحه في الجزائر .

1. دور القطاع البترولي في الإقتصاد الجزائري .

يعتبر قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، فهو يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد ويمده بثلاثي موارد ميزانيتها العامة ويهيمن على قطاع التجارة الخارجية، وقد استطاعت سوناطراك في نهاية سنة 1967 أن تفرض وجودها وتسيطر على 80% من إجمالي الإنتاج الجزائري من النفط الخام، و43% في قطاع المناجم¹ (Abdellatif benachenhou , 2004 , p-p , 15-16) .

وترتكز أغلب الصناعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني على القطاع النفطي وذلك لما يوفره هذا القطاع من موارد مالية تستعمل لتمويل كل قطاعات الاقتصاد² (Rabah Mahio, 1974 , p 109) ، و بهذا يصبح الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي خاصة بعد إفتقاره الكلي للتطور التكنولوجي، و منه فإنه الإقتصاد يتضمن موارد مالية جد مهمة غير مرتبطة بالإنتاج و غير مشجعة للإنتاج المحلي³ (حاتم الرفاعي ، 2009 ، ص 41) ، و من هنا نلخص وضعية الإقتصاد الجزائري في النقاط التالية :

✓ تمثل الصادرات النفطية أكثر من 97% من إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة و تراجع الصادرات من المنتجات الأخرى .

✓ إنتاجية ضعيفة مقارنة بمستويات الإنتاجية في البلدان الناشئة .

✓ عجز القطاعات الأخرى خارج المحروقات من التطور بالرغم من دعمها الدائم و المكثف من المداخل المتأتية من المحروقات .

1.1 هيكل التصدير في الجزائر: يحتل القطاع النفطي موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري يمكن إدراكه من خلال المؤشرات التالية:

1.1.1 تطور حجم الصادرات الإجمالية إلى حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة 2011 – 2016 :

يظهر تطور الصادرات لجزائرية الإجمالية من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 01 : حجم الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2016 : (الوحدة مليون دج)

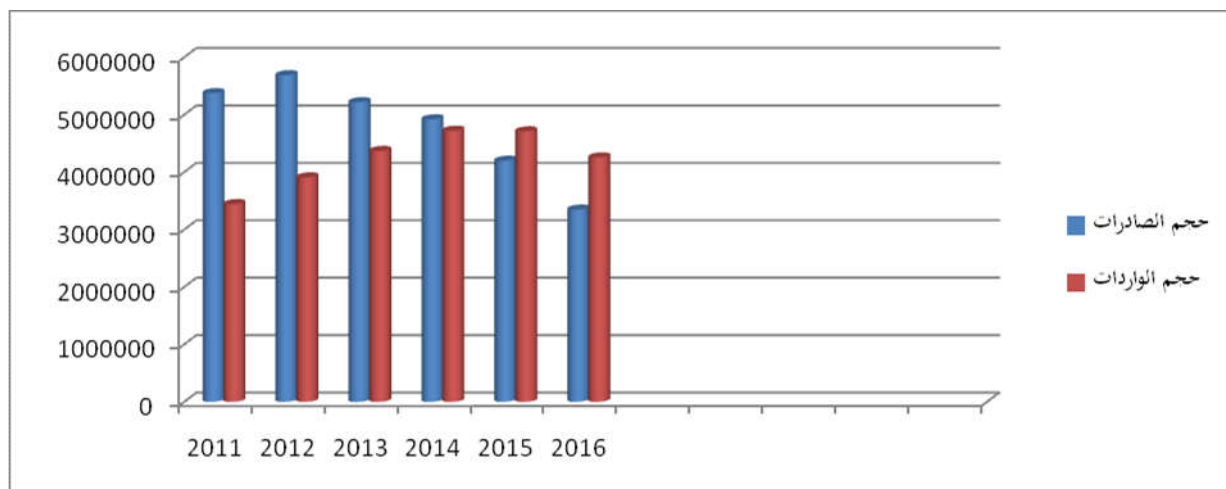
نسبة ص خ م	إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات	حجم الصادرات خارج المحروقات	حجم الصادرات البتروولية	
2.79%	3442501,6	5374231.3	150394.5	5223836.8	2011
2.80%	3907071,9	5687369.4	159632.9	5527736.5	2012
3.05%	4368548,40	5217099.8	159552.9	5057546.9	2013
4.22%	4719708,30	4917598.2	207975.8	4709622.4	2014
4.69%	4709585.3	4197376.2	196874.6	4000501.6	2015
5.13%	4255581.3	3345810.5	171812.5	3173998	2016

Source : La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale , Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 – 2016 , ONS, Alger, 29 décembre 2016,p-p , 13 – 87.

Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , (décembre 2016) , Centre National de l'Informatique et des Statistiques , Ministère des Finances , Direction Générale des Douanes .

و يمكن تمثيل المعطيات السابقة في الشكل الموالي :

شكل رقم 01 : حجم الصادرات الإجمالية إلى الواردات خلال الفترة 2011-2016.



Source : La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale , Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 – 2016 , ONS, Alger, 29 décembre 2016,p-p , 13 – 11

Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , (décembre 2016) , Centre National de l'Informatique et des Statistiques , Ministère des Finances , Direction Générale des Douanes .

نجد أن حجم الصادرات الإجمالية تعاني من نمو مستمر من سنة إلى أخرى و يمكن إرجاع سبب هذه الزيادة المتواصلة إلى الإرتفاع المستمر في أسعار البترول و الذي يرجع في الأساس إلى عدم إستقرار الأوضاع السياسية و الأمنية في العالم⁴ (عبد الحي زلوم وآخرون، 2008، ص 51).

في حين ما بين 2008 و2009 كانت بمثابة سنة السقوط الحر لحصيلة الصادرات الجزائرية حيث تراجعت بحوالي 45% و سبب ذلك يعود إلى التراجع الحاد لأسعار البترول حيث وصل إلى 61\$ بعد أن كان 95.5\$ في 2008 و هذا بسبب الأزمة المالية العالمية التي سادت في تلك الفترة، من جهة أخرى التوجه التدريجي للعديد من الدول نحو المصادر البديلة للطاقة النفطية وهي طاقة قليلة الاستخدام حاليا غير أنه ينتظر أن تلعب دورا أساسيا في توفير الطاقة للعالم بإعتبارها مصدر طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة في إطار حماية البيئة .

بعد 2009 شهدت الأسواق العالمية إنتعاشا بسبب عودة أسعار البترول إلى الإرتفاع حيث وصل سعر البرميل في 2010 إلى 88\$ ثم إنتقل إلى 109\$ في 2011 ، و هذا الأخير صاحبه زيادة في حصيلة الصادرات و هذه الزيادة دامت حتى 2012، حيث وصل سعر البرميل إلى 106\$ ، بعدها لوحظ تراجع مستمر في حجم الصادرات الجزائرية بسبب الهبوط الحر لأسعار البترول من 98\$ في 2013 إلى 48\$ في 2015 ، لكن فيما بعد لوحظ إستقرار في أسعار النفط حيث سجل نفط برنت 56.84\$ في 2017 ثم 59\$ في 2018 للبرميل الواحد.

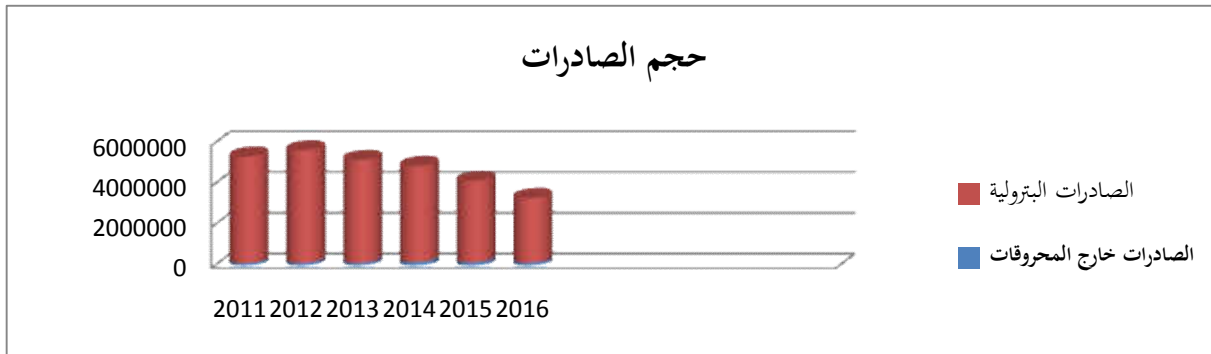
بينما و بالرجوع إلى حجم الواردات الجزائرية نجد أنها هي الأخرى تشهد زيادة مستمرة و السبب في ذلك يعود إلى الإرتفاع المستمر لحصيلة الصادرات الجزائرية من سنة إلى أخرى ، لكن و ما تجدر الإشارة إليه هنا أنه بعد سنة 2012 و بالخصوص في 2013 نجد أنه و بالرغم من تراجع حصيلة الصادرات الجزائرية بسبب تراجع أسعار البترول كما قلنا سابقا إلا ان حجم الواردات في تزايد مستمر ، و السؤال الذي يطرح نفسه هنا : ما سبب ذلك ؟، وكإجابة عن هذا السؤال يمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب من بينها أن الإقتصاد الجزائري لم يعد قادرا على التحلي على العديد من المنتجات و التي في مقدمتها منتجات صناعية و أجهزة إلكترونية ... ومنه لم يعد يستطيع تقليص حجم وارداته بالرغم من التراجع الكبير لأسعار البترول و منه لحصيلة الصادرات .

وللإشارة فقط هنا فإن تم معالجة هذا الواردات المتزايدة و العجز في الميزان التجاري من خلال تمويل نقدي مول بحوالي 59.26% من الحجم الكلي للواردات أي بحوالي 25.35 مليار \$ ، و خطوط إئتمانية بقيمة 37.08 % من إجمالي الواردات ، وباقي الواردات تم تمويلها من خلال إستخدام حسابات بالعملة الخاصة والتحويلات المالية الأخرى بنسبة 3.67 % أي بحوالي 1.56 مليار \$.

2.1.1 هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011 – 2016 :

هيكل الصادرات الجزائرية يتكون من صادرات نفطية و التي تلعب دورا ذو أهمية كبيرة جدا بنسبة تقدر بحوالي 97.42 % من الحجم الإجمالي للصادرات ، و صادرات خارج المحروقات و التي تحتل مكانة جد مهمشة و بنسبة لا تتجاوز 2.58 % من الحجم الكلي للصادرات ، و بالرجوع إلى الجدول رقم 01 يمكن تمثيل هيكل الصادرات الجزائرية في الشكل التالي :

شكل رقم 02 : مكونات الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2011-2016 .



Source :La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale , Evolution des échanges – 2016 , ONS, Alger, 29 décembre 2016,p-p , 13 – 87. 11extérieurs de marchandises de 20

Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , (décembre 2016) , Centre National de l'Informatique et des Statistiques , Ministère des Finances , Direction Générale des Douanes .

نجد أن حجم الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى 3% طوال فترة الدراسة ما عدى في السنوات الأخير و هذا لسبب بسيط جدا أن الصادرات النفطية تمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري و لهذا بقيت الصادرات خارج المحروقات مهمشة و في حجم ضئيل جدا .

و لإعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي رهين بالايادات الريعية بلغت حجم الصادرات خارج المحروقات في 2014 حوالي نسبة 4.22% و في 2016 حوالي نسبة 5.13% بالرغم من تراجع أسعار البترول خلال هذه الفترة هذا الأمر جيد و في مصلحة الإقتصاد، لأنه لو حققت الدولة هذه الزيادة في حجم الصادرات خارج المحروقات في ظل إرتفاع أسعار المحروقات لكانت نسبة الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جدا مقارنة مع حجم الصادرات الإجمالية ، و يمكن إرجاع سبب ذلك أن الحكومة بعدما لاحظت في السنوات الأخيرة التراجع المستمر في تراجع أسعار البترول و منه تراجع في العوائد البترولية إتخذت مجموعة من التدابير الوقائية للوقوف بالإقتصاد والتي في مقدمتها العمل على ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات ، لكن في الأخير تبقى حجم الصادرات خارج المحروقات مقارنة بحجم الصادرات النفطية من جهة و الحجم الكلي للصادرات الإجمالية من جهة أخرى ضئيلة و ضئيلة جدا .

2.1 المعوقات الأساسية للاقتصاد الجزائري فيما يخص تنويع التصدير خارج المحروقات:

يمكن تحديد المعوقات التي تقف كحاجز فيما يخص التصدير خارج المحروقات في خمس نقاط كما يلي:

- ✓ عدم ديناميكية و تكامل القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات فيما بينها .
- ✓ ضعف إنتاجية العامل مثله مثل رأس المال (الأضعف بين بلدان المتوسط) .
- ✓ إرتباط الإقتصاد بشكل قوي بأداء قطاع المحروقات، و هذا الأخير و كما نعلم يتميز بعدم الإستقرار.
- ✓ ضعف أداء الشركات العمومية الأمر الذي يحتم على الدولة ضرورة تمويلها بواسطة البنوك العمومية .

مناخ الأعمال سيئ كإنتشار للبيروقراطية، صعوبة الحصول على العقار الصناعي، ثقل الإجراءات الجمركية، عدم فعالية نظام الاتصالات ...⁵ (شنوف شعيب ، رمضاني لعل ، 2008 ، ص - ص ، 15 - 16).

ولهذا بات من الضروري على الحكومة إرساء مختلف الإجراءات لإستقبال هذا النوع من المؤسسات و ذلك من خلال القانون التوجيهي لترقية الـ PME، وهي هيئة عليا تشرف على الـ PME ومهمتها تتمثل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وتحسين برنامج تأهيلها اقتصاديا وتقديم الحوافز والدعم لها ، و تساهم هذه الوزارة و بشكل فعال في توجيه و تأطير و مراقبة و مرافقة قطاع الـ PME و عليه ألحقت الدولة هذا القطاع بقطاع خاصا بها لولحدها و من بين مهامها نجد :

- ✓ تقديم الحوافز و الدعم اللازم لتطوير ال PME .
- ✓ المساهمة في إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تعاني منها ال PME .
- ✓ إعداد النشرات الإحصائية و تقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا النوع من المؤسسات .
- ✓ تبني سياسة لترقية قطاع ال PME وتحديثها و رفع من تنافسيتها⁶ (مرسوم تنفيذي رقم 190-2000 ، المؤرخ في 11 جويلية 2000)

2. قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل إستراتيجي للمحروقات :

أولت الحكومة إهتماما كبيرا فيما يخص إستراتيجية ترقية و تنمية الصادرات خارج المحروقات و العمل الجاد على التنويع السلعي لذلك، ولأن الإقتصاد الجزائري يتميز بأحادية التصدير للمحروقات أصبح هذا الأخير مجبرا من أجل البقاء على ترقية التصدير خارج إطار البترول وفي هذا الإطار قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات و التي في مقدمتها الوقوف بقطاع ال PME وخاصة تلك التي لها ميل للإبتكار.

1.2 واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

نظرا لمختلف الأدوار التي يلعبها قطاع ال PME ، نجد أن السلطات العمومية قامت بمجموعة من الجهود قصد الوقوف بهذا القطاع و تربيته، و يمكن توضيح ذلك من خلال :

1.1.2 تطور ونمو عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة الممتدة من 2011-2016 :

نوضح ذلك في الجدول التالي:

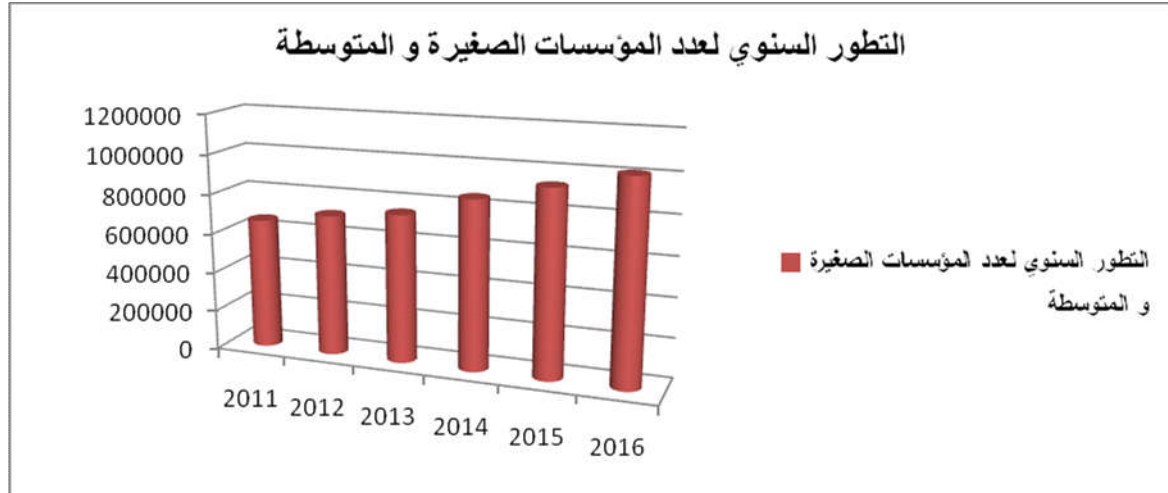
جدول رقم 02 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2011 - 2016 (الوحدة مليون دج) .

نوع المؤسسة		خاصة	عامة	المجموع	معدل النمو %
2011	العدد	658737	572	659309	6.49%
2012	العدد	711275	557	711832	7.96%
2013	العدد	747387	547	747934	5.07%
2014	العدد	851511	542	852053	13.92%
2015	العدد	934037	532	934569	9.68%
2016	العدد	1013637	438	1014075	8.50%

Source : Bulletin d'information , Statistique de la PME Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement , pour les années 2005-2016 .disponible sur le site www.pmeart-dz.org

و تمثيل المعطيات المتوفرة في الجدول أعلاه في الشكل التالي :

شكل رقم 03 : التطور السنوي في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة من 2011 إلى 2016 .



Source : Bulletin d'information , Statistique de la PME Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement , pour les années 2005-2016 .disponible sur le site www.pmeart-dz.org

نجد أن المؤسسات الوطنية في مضمونها تتكون من ثلاثة أنواع من المؤسسات العامة و الخاصة و التقليدية ، هاتان الأخيرتان إستوليا على حصة الأسد ضمن مجموع المؤسسات الوطنية بنسبة تقدر بحوالي 99 %، والواقع أن عددها مستمر في الزيادة و يمكن إرجاع سبب هذا النمو الكبير للمؤسسات الخاصة إلى دور السلطات العمومية في دعمها و تشجيعها بالدرجة الأولى للقطاع الخاص و تحفيزها للمبادرات الفردية ، بينما يمكن إرجاع سبب ضعف إن لم نقل تراجع عدد المؤسسات العامة إلى خصوصية هذه المؤسسات و إعادة تنظيم القطاع العمومي ، ظف إلى ذلك أسباب البنية الهيكلية لل PME في حد ذاتها حيث نجد أن التركيبة النوعية لل PME تضم مجموعة متنوعة من المؤسسات فمنها المصغرة (Très Petite Entreprise) TPE و التي تمثل الغالبية الساحقة بنسبة حوالي 97 % ، تليها المؤسسات الصغيرة (Petite Entreprise) PE بنسبة حوالي 2.57 % ثم المؤسسات المتوسطة بنسبة حوالي 0.43 % حسب إحصائيات 2016.

2.1.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة:

و ذلك من خلال الجدول التالي:

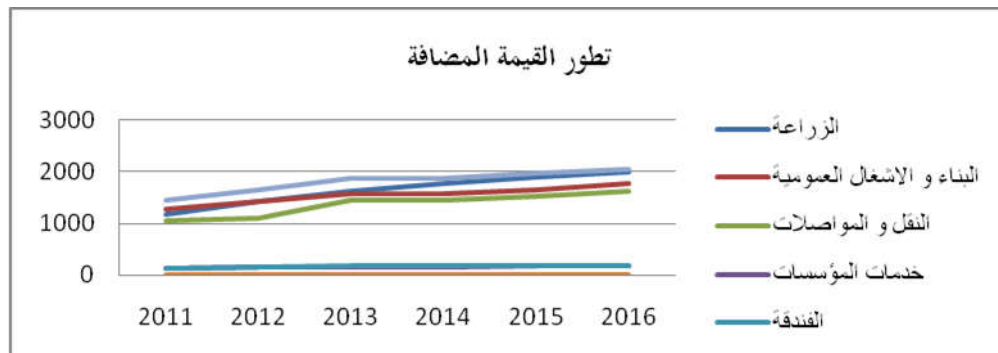
جدول رقم 03 : تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2011 - 2016 (الوحدة مليون دج)

Source : Bulletin d'information , Statistique de la PME Ministère de l'Industrie de la Petite et

التجارة و التوزيع	صناعة الجلد	الفندقة	خدمات المؤسسات	النقل و المواصلات	البناء و الاشغال العمومية	الزراعة	
1444.63	2.60	121.43	137.59	1049.77	1262.57	1173.71	2011
1651.55	2.66	138.94	154.37	1095.27	1411.15	1421.69	2012
1870.6	2.65	174.1	172.47	1443.12	1562.1	1627.67	2013
1870.6	2.65	174.1	172.47	1443.12	1562.1	1771.49	2014
1967.87	2.50	180.36	177.12	1528.26	1640.205	1884.9	2015
2050.52	2.58	185.95	187.39	1624.54	1776.34	1984.79	2016

Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement , pour les années 2005-2016 .disponible sur le site www.pmeart-dz.org

و تمثيل المعطيات المتوفرة في الجدول اعلاه في الشكل التالي :
شكل رقم 04 : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة الخامة خلال الفترة 2011 – 2016 .



Source : Bulletin d'information , Statistique de la PME Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement , pour les années 2005-2016 .disponible sur le site www.pmeart-dz.org

من هنا أصبح واضحا جدا أن المؤسسات الوطنية و بغض النظر عن نوعها تساهم في خلق القيمة المضافة ، لكن في المقدمة و بطبيعة الحال نجد المؤسسات الخاصة ، حيث تعتبر هذه الأخيرة المؤشر الذي يقيس المساهمة الإنتاجية للمؤسسة في الاقتصاد الوطني.

2.2 الأهمية الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

لا شك أن التطور المستمر الذي تعرفه الـ PME من ناحية عددها جعل لها أهمية لا يستهان بها ، و يمكن إظهار ذلك من خلال المؤشرات التالية :

1.2.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الشغل خلال الفترة 2011-2016 :

توفر الـ PME عددا كبيرا من مناصب العمل خاصة في هذه المرحلة الحالية التي يمر بها الإقتصاد الجزائري حيث إرتفاع كبير في معدلات البطالة ، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

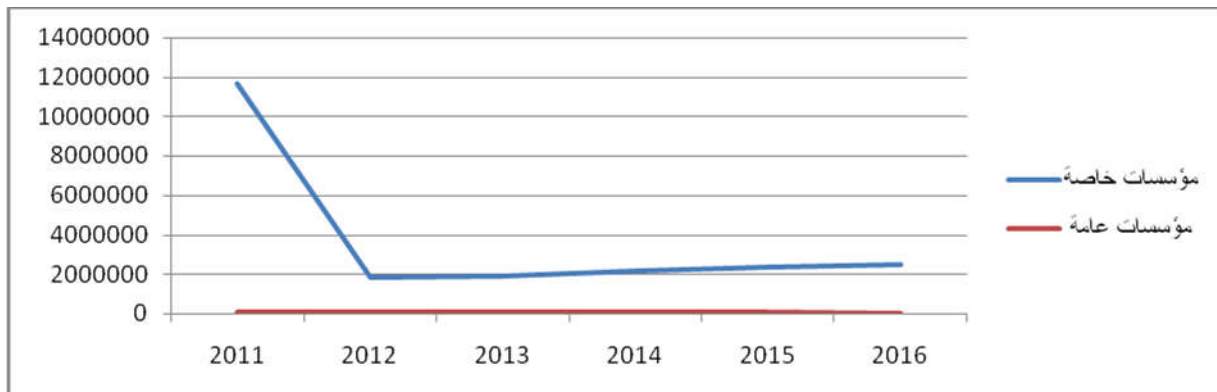
جدول رقم 04 : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2011-2016 (الوحدة مليون دج) .

المجموع	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة	
1724197	48086	11676111	2011
1848117	47375	1800742	2012
1915495	46132	1869363	2013
2157232	46567	2110665	2014
2371020	43727	2327293	2015
2 487 914	35 698	2452216	2016

Source : Bulletin d'information , Statistique de la PME Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement , pour les années 2005-2016 .disponible sur le site www.pmeart-dz.org

و يمكن تمثيل المعطيات المتوفرة في الجدول اعلاه في الشكل التالي :

شكل رقم 05 : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2011 – 2016 .



Source : Bulletin d'information , Statistique de la PME Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement , pour les années 2005-2016 .disponible sur le site www.pmeart-dz.org

تعد الـ PME أحد أهم الأسهم التي تساهم في توليد الشغل والمستوعبة للطاقت المعطلة ، وعليه ما يمكن ملاحظته أن عدد مناصب العمل المصرح بها في تزايد و تطور مستمر ، و خاصة في القطاع الخاص بينما على عكس ذلك في القطاع العام حيث يشهد تراجع مستمر في مستويات التشغيل و يمكن إرجاع ذلك إلى تسارع وتيرة عمليات الخصخصة و مختلف إجراءاتها فيما يخص التسريح الإجباري للعمال ، و كذا الديناميكية الجديدة للقطاع الخاص نظرا للوزن والأهمية و المكانة التي أصبح يحتلها في مجال التشغيل والتي تزداد كل سنة بصفة خاصة.

2.2.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2011-2016:

نجد أن الـ PME تساهم كذلك بنسبة معتبرة في الـ PIB و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

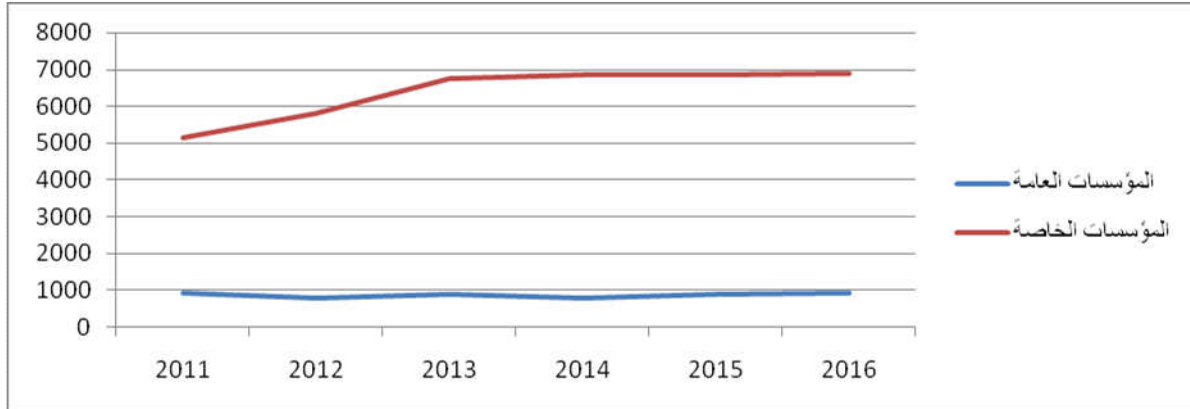
جدول رقم 05 : تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2011-2016 (الوحدة مليون دج).

	المؤسسات العامة		المؤسسات الخاصة		المجموع	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2011	923.34	15.23	5137.46	84.77	6060.8	100
2012	793.38	12.01	5813.02	87.99	6606.404	100
2013	893.24	11.7	6741.19	88.3	7634.43	100
2014	786.96	10.3	6853.47	89.7	7640.43	100
2015	889.83	11.5	6847.87	88.5	7737.7	100
2016	940	12.02	6880.35	87.98	7820.35	100

Source : Bulletin d'information , Statistique de la PME Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement , pour les années 2005-2016 .disponible sur le site www.pmeart-dz.org

و يمكن تمثيل المعطيات المتوفرة في الجدول أعلاه في الشكل التالي :

شكل رقم 06 : تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2011-2016 .



Source : Bulletin d'information , Statistique de la PME Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement , pour les années 2005-2016 .disponible sur le site www.pmeart-dz.org

نجد أن مساهمة الـ PME في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات هي مساهمة زهيدة جدا ، لكن و بالنظر لوضعية الإقتصاد الجزائري يمكن القول أنها مساهمة مقبولة نوعا ما ، و قد كانت الحصة الأكبر لهذه المساهمة من طرف القطاع الخاص حيث تمثل نسبة كبيرة جدا إذا ما قورنت بمساهمة القطاع العام.

ولقد صاحب تطور نمو تعداد الـ PME في الجزائر زيادة أهميتها من خلال الدور الذي تقوم به حيث تعتبر كمحرك أساسي في الاقتصاد وهذا ما جعلها تساهم بنسبة هامة في الناتج المحلي الخام .

3. تفعيل دور مؤسسات رأس المال المخاطر و سبل إنجاحه في الجزائر :

نظرا لأن أهم ما يميز الـ PME إرتفاع المخاطر ، و إرتفاع درجة عدم التأكد و عدم اليقين المرتبطة بمستقبلها و كيفية تعامل السوق معها و كذا كيفية تعاملها معه ، ظف إلى ذلك عدم إمتلاكها لتاريخ مالي و إفتقارها للضمانات المطلوبة ... ، نجدها تواجه العديد من المشاكل التمويلية نظرا لإقصاء هذا النوع من المؤسسات من الدائرة التمويلية التقليدية ، و لهذا بات من الضروري على السلطات العمومية الجزائرية ترقية الساحة المالية الخاصة بتمويل هذا النوع من المؤسسات، تمويل يتماشى و خصوصية الـ PME و خاصة منها المبتكرة و كذا طبيعتها الابتكارية الخطرة .

1.3 دور مؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر :

يبقى و أن الإهتمام بهذه التقنية في التمويل ما يزال ضئيلا حيث أن نشاط هذه الأخيرة يعتبر جد حديث و ضعيف الأمر الذي يحتم على البنوك الجزائرية تشجيع إقامة مؤسسات الوساطة المالية المتخصصة في هذه التقنية التي بقي عددها محدود جدا حيث يشمل شركتي Finalep و Sofinance و بالنظر إلى مستوى نشاط هاتين الشركتين فيلاحظ أنهما لا تتحليان بروح مخاطرة كافية .

1.1.3 مفهوم رأس المال المخاطر بالنسبة للمشرع الجزائري :

في الفصل الأول من القانون رقم 06-11 الصادر بتاريخ 24 جوان 2006 و المتعلق بشركات رأس مال الخطر، عرف المشرع الجزائري شركات رأس المال الاستثماري بأنها الشركات التي تهدف للمشاركة في رأس مال الشركة ، وفي كل عملية تتمثل في تقسّم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخصخصة⁷ (المادة 02 والمادة 03 من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006 والمتعلق بشركات رأس المال الاستثماري).

وقد ركز المشرع على مراحل نمو المؤسسة موضوع التمويل كما حدد كفاءات تدخل شركة رأس المال الاستثماري والتي تتمثل في رأس المال المخاطر⁸ (المادة 04، نفس القانون أعلاه).

2.1.3. أفاق تجربة مؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر :

ظهرت أول مؤسسة رأس مال المخاطر في الجزائر سنة 1991 ، بعد صدور قانون النقد و القرض الذي سمح بإنشاء مؤسسات مالية خاصة و تمثلت في مؤسستي ال ⁹FINALEP ومؤسسة ال ¹⁰SOFINANCE ، المتخصصةان في تمويل ال PME ، أما فيما يخص الإطار التنظيمي لهاتين الشركتين فيرتكز حول هيكليين أساسيين هما¹¹ (بريش السعيد ، 2007 ، ص 02) :

- ✓ هيكل الالتزامات و الهندسة المالية ، من مهامه تسيير طلبات التمويل و تطوير الهندسة المالية .
- ✓ هيكل الإدارة العامة للمالية والمحاسبة: مهامه التسيير والتنظيم العام، تسيير الوسائل العامة، المحاسبة و تسيير الخزينة.
- و تؤدي هذه الشركة مهامها ووظائفها بهدف تدعيم و إنعاش الإقتصاد الوطني و ذلك ببعث إنطلاقة جديدة فيما يتعلق بتمويل ال PME و التي تلتخص فيما يلي :

- ✓ ترقية و تطوير ال PME من خلال المساهمة في رأسمالها .
- ✓ إمتلاك حصص في شركات محلية أو أجنبية باختلاف أماكن نشاطها .
- ✓ الإقبال على أشكال الاقتراض و التسليف بدون إعتبار للضمانات ، و ضمان كل عمليات القرض بالنسبة للغير .
- ✓ حيازة كل الديون و الأوراق التجارية ، و المساهمة كوسيط في المعاملات الخاصة بها و بالأسهم و السندات .
- ✓ ترقية الإعتماد على فرض الإيجار إتجاه ال PME¹² (برهوم أسماء ، 2016 ، ص 196).

لكن و رغم الدعم المقدم من طرف الدولة لهذا القطاع كالتحفيزات الضريبية و التنظيمية ، إلا أن تدخلات هذا القطاع في مجال التمويل والدعم الفني بقي ضعيف ، و يرجع ذلك الى ضعف الإيرادات المحققة من طرفه ، يضاف إلى ذلك أن هذه المؤسسات تركز على تمويل الإبداع و الإختراع التكنولوجي و تمويل الأفكار الجديدة، إلا أن الجزائر و غيرها من الدول النامية تعتبر دول ناقلة للتكنولوجيا لا منشأة لها و هو ما أدى إلى تقييد نشاط مؤسسات رأس المال المخاطر .

2.3. شروط نجاح رأس المال المخاطر في الجزائر :

يفترض على الدولة توفير جملة من الشروط لإنجاح مؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر ، و من أهمها :

- ✓ توفير مناخ إستثماري ملائم إقتصاديا سياسيا و تشريعيا .
- ✓ تشجيع إنشاء شركات رأس المال المخاطر وطنية كانت أو أجنبية ، و للإشارة فقط هنا أنه مؤخرا وزارة المالية أعادت النظر في المادة 104 من قانون النقد و القرض التي تمنع البنوك النشطة في الجزائر من تمويل الشركات التابعة لنفس المجموعة أو التي تساهم في رأس مالها ، أي سمحت للبنوك بتأسيس فروع تابعة لها تنشط ضمن هيئات رأس المال الإستثماري.
- ✓ دعم أساليب الشراكة مع المؤسسات الأجنبية المتخصصة في مجال رأس المال المخاطر ، خاصة التي تقدم التكنولوجيا.
- ✓ الإسراع في إنشاء سوق الأوراق المالية ، حتى يتم من خلاله طرح الأسهم و تداول الأوراق المالية الخاصة بهذه المؤسسات .
- ✓ إنشاء مراكز للبحوث و التدريب لمساعدة المشاريع التنموية في مرحلة الإنطلاق ، التشغيل ، برامج التمويل، المساعدات و المتابعة .
- يبقى أمام السلطات العمومية لترقية دور هذه المؤسسات تقديم تحفيزات إضافية لها الى جانب التحفيزات الضريبية ، كمساهمتها في رأس مالها للتخفيف من حدة مخاطر العجز المتعلق بنشاط ال PME ، و تشجيعها على الإستثمار في الجزائر ، و ذلك للدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه في نقل التكنولوجيا و تبني أفكار جديدة في ميدان عملها ، مما يرفع من إيرادات مؤسسات رأس المال المخاطر و هو بدوره ما يعمق من مجال تدخلها في كافة القطاعات الاقتصادية¹³ (المرجع السابق ، ص - ص ، 197 - 198) .

1.2.3 التحفيزات الممنوحة لمؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر :

لجذب مؤسسات رأس المال المخاطر قدمت الحكومة الجزائرية مجموعة من التحفيزات الجبائية المرتبطة بطرق خروج هذه المؤسسات من الإستثمارات :

أ. التحفيزات الجبائية : بالرجوع إلى الفصل السادس من القانون رقم 06-11 الصادر في 24 جوان 2006 والمتعلق بشركات رأس المال الإستثماري ، و المرسوم التنفيذي رقم 08-56 المؤرخ في 11 فيفري 2008 والمتعلق بشروط ممارسة شركة رأس المال الإستثماري¹⁴ (المواد من 27 إلى 29 من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006).

تم إعفاء شركات رأس المال المخاطر من دفع الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للمداخيل المتأتية من: الأرباح ، نواتج توظيف الأموال، نواتج وفائض قيم التنازل على الأسهم والحصص، و بالنسبة لبقية المداخيل فهي تخضع إلى المعدل المخفض بـ 5%، إلى شرط إلزام الشركة بالمحافظة على الأموال المستثمرة في المؤسسات لمدة لا تقل عن خمس سنوات، تحسب ابتداء من أول جانفي من السنة الموالية لتاريخ أي اكتتاب أو اقتناء ، و حسب المشرع الجزائري تم منح إعفاءات ضريبية على أرباح شركات رأس المال المخاطر لمدة خمس سنوات الأولى و التي تتدخل في المراحل الأولى للمشروع (مرحلة قبل الإنشاء ومرحلة الإنشاء) .

ب. تحفيزات الخروج من المشروع : تمثلت في تعديل شروط القبول في البورصة عن طريق العرض العام على الجمهور والذي يعد الطريقة الأمثل والمفضلة بالنسبة لمؤسسات رأس المال المخاطر والمقاولين، و هنا تم تقسيم المؤسسات التي تدخل البورصة إلى مؤسسات كبرى ومؤسسات صغيرة ومتوسطة.

فالمؤسسات الكبرى التي ترغب في دخول البورصة لا بد أن يكون رأسمالها لا تقل قيمته عن 500.000.000 دج ، كما يجب أن يتم توزيع سندات رأس المال على الجمهور ما لا يقل عن 150 مساهم ، أما الـ PME فكان من الضروري إتاحة فرص أكثر للإستثمار والخروج من الإستثمار ضف إلى ذلك منح هذا النوع من المؤسسات جملة من المزايا كالحصول على التمويل المباشر الذي يكمل التمويل البنكي، الحصول على موارد ثابتة لتمويل الأصول طويلة الأجل، دخول سهل وبأقل التكاليف للبورصة...

2.2.3 ترقية دور مؤسسات رأس المال المخاطر في التمويل:

إن نشاط رأس مال المخاطر في الجزائر حديث وضعيف و محدود جدا بل و متواضع ، حيث لا تتعدى نسبة مساهمة Sofinance في التمويل 35% من رأسمال الشركة كحد أقصى وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول المتقدمة ، كذلك ينحصر مجال أعمالها في الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية و تخزين المنتجات الغذائية و مواد التغليف و صناعة الألبسة و تحويل الخشب وإستغلال الثروات المنجمية ، و كل هذه الأنشطة لا تتطلب مخاطرة كبيرة¹⁵ (رحيم حسين ، 2002، ص 53).

ويبقى أمام السلطات العمومية لترقية دور هذه المؤسسات تقديم تحفيزات إضافية لها خاصة فيما يخص التحفيزات الضريبية وتشجيع دخول الـ PME للإستثمار في الجزائر وذلك للدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة في نقل التكنولوجيا وتبني أفكار جديدة في ميدان عملها، مما يرفع من إيرادات مؤسسات رأس المال المخاطر وهو بدوره ما يعمق من مجال تدخلها في تمويل كافة القطاعات الاقتصادية.

أ. سبل دعم شركات رأسمال المخاطر في الجزائر : وذلك من خلال :

✓ الدعم غير المباشر : وهو كل ما يتعلق بالحوافز الضريبية و كذا الجانب التشريعي الذي يخلق بيئة ملائمة لتطورها، لذلك يجب أن تتميز اللوائح و التنظيمات التي تصدرها الدولة بالبساطة و السهولة عند إنشاء هذه المؤسسات.

✓ الدعم المباشر : و يتخذ هذا التدعيم عدة أشكال أهمها :

⇐ توفير تمويل مباشر للمشروعات من قبل الدولة للـ PME .

⇐ إنشاء الدولة لصناديق مشتركة أو عامة لرأسمال المخاطر كشكل من أشكال الدعم المباشر لهذا النشاط.

⇐ الإستثمار في مؤسسات رأسمال المخاطر التي تتولى تمويل الـ PME.

← دور الأعوان الماليين في الاقتصاد كالبنيوك ، المؤسسات المالية ، المستثمرين المستقلين ، شركات التأمين ، صناديق المعاشات و يمثلها الضمان الاجتماعي في الجزائر ، حيث يجب أن تلعب دورا حيويا في تطوير شركات رأس مال المخاطر .

إن تدعيم الدولة و مساهمتها تؤدي إلى زيادة فاعلية مؤسسات رأس المال المخاطر لمواجهة الإحتياجات التمويلية المتزايدة الخاصة بال PME و التي لا يقبل عليها سوق التمويل التقليدي عادة لإرتفاع المخاطر ، و لا شك أن الموارد المالية لمؤسسات رأس مال المخاطر لن تكفي بمفردها للوفاء بكل هذه الحاجات لذا تعتبر مساهمة الدولة دفعة قوية نحو توسيع طاقاتها المالية.

ب. معوقات سوق رأس مال الخطر في الجزائر : يمكن تلخيصها في:

➤ **مشكل التحفيز:** نجد و أن مؤسسات رأس المال المخاطر بالجزائر لا تستثمر كل المبالغ كبيرة من الأموال التي بحوزتها الأمر الذي يساهم حتما في تجميد الموارد المالية المتاحة ، و كذا يبقى عدد من المؤسسات التي لا تستطيع أن تستفيد من العملية التمويلية ، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى :

✓ تجنب هذه المؤسسات للمخاطرة الكبيرة التي تميز التمويل عن طريق رأس المال المخاطر .

✓ عدم وصول العدد الكافي من طلبات التمويل إليها .

✓ اعتماد بعض هذه المؤسسات لأنواع أخرى من التمويلات إلى جانب التمويل عن طريق رأس المال المخاطر.

➤ **غياب التنسيق بين الهياكل المساعدة ومؤسسات رأس المال المخاطر :** كالحكومة ، المؤسسات المالية ، البنيوك ...

➤ **غياب ثقافة المقاولية:** إذ نجد أن أغلب المقاولين الجزائريين يجهلون الإمتيازات المرتبطة بالتمويل عن طريق رأس المال المخاطر والتحفيزات التي تقدمها الحكومة من تسهيلات في الحصول على العقار الصناعي ، ضمانات للقروض والتمويلات الممنوحة ... ، بالإضافة إلى الهياكل التي تعمل على توجيه وتكوين المقاولين ، مما يجعل من إمكانية الإستفادة من هذه التحفيزات محصورة في عدد قليل من المقاولين ، ظف إلى ذلك تخوفهم من فتح رأس مال مؤسساتهم ، و كذا عدم الشفافية في عرض القوائم المالية ... و منه إرتفاع تكاليف الوكالة عند قيام مؤسسات رأس المال المخاطر بدراسة عملية التمويل، نتيجة التكاليف الإضافية للبحث عن المعلومة.

خاتمة :

إن الوقوف بقطاع ال PME وخاصة منها المبتكرة تعتبر الألية الوحيدة للخروج بالإقتصاد الوطني من طابعه الريعي ، و لأن هذا النوع من المؤسسات يعاني من العديد من المشاكل و التي في مقدمتها مشاكل تمويلية نجد أن السلطات المعنية أولت إهتماما كبيرا و خاصا بها ، من خلال العمل الجاد على إيجاد مختلف الحلول لمختلف المشاكل التمويلية التي تقف كحاجز في مسار نمو و تطور هذا النوع من المؤسسات ، و من هذا المنطلق نجد أن تقنية رأس مال الخطر يمثل البديل التمويلي الواعد و الأمثل لحل المشاكل التمويلية التي تواجه المؤسسات المبتكرة و التي تطمح في التحديد .

لكن يبقى و أن الإهتمام بهذه التقنية في التمويل ما يزال ضئيلا ، حيث أن نشاط رأس مال الخطر في الجزائر يعتبر جد حديث و لم يتم وضع الأطر التشريعية الخاصة به إلا منذ 2006 ، و بالنظر إلى مستوى نشاط الشركات الجزائرية المتوفرة نجد أنها لا تتحلى بروح مخاطرة كافية كذلك لا تغطي كل الأنشطة بل ينحصر مجال أعمالها في الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية و تخزين المنتجات الغذائية ومواد التغليف و صناعة الألبسة و تحويل الخشب وإستغلال الثروات المنجمية .

و في هذا الإطار يبقى الحل الوحيد أمام الساحة المالية الجزائرية هو ضرورة تشجيع إقامة مؤسسات متخصصة في هذه التقنية التمويلية و التي بقي عددها محدود جدا و يشمل شركتين فقط و هما ال Sofinance و Finalep ، و كذا ترقية الساحة المصرفية من خلال الوقوف بالتمويل التقليدي عن طريق البنيوك و توفير كل الشروط الملائمة و التي من شأنها تدعيمه و ترفعه من مستواه بما يخدم مصالح ال PME وخاصة منها المبتكرة خصوصا و الإقتصاد الوطني عموما.

لكن و ما تجدر الإشارة إليه هنا ، أن الجانب التمويلي بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات هو مهم و هذا صحيح لكن غير كافٍ ، و أن الإحتياجات و المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع لا يقتصر فقط على دعم الجانب التمويلي لها و توفير كل أشكال الدعم المالي فقط، بل يتعدى ذلك حيث أنه توجد جوانب أخرى تعتبر مشكل لهذا النوع من المؤسسات و نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مشاكل في المجال العقاري ، و في المجال التسييري ، و في الجانب التأهيلي ... ، و التي يعتبر الإهتمام بها كألية من بين الأليات التي تساهم في الأخير في الوقوف بهذا النوع من المؤسسات و ترقيةها و منه الوقوف بالإقتصاد الوطني و ترقيته خارج قطاع المحروقات.

إقتراحات و توصيات : مما سبق يمكن الخروج بالإقتراحات و التوصيات التالية :

- ✓ ضرورة تنقية المناخ الإستثماري في الجزائر و العمل على تحسينه حتى يتسنى تهيئة الأرضية الملائمة لنمو تقنية رأس مال الخطر و منه الإستثمار .
- ✓ العمل على إنشاء صناديق عمومية تكون موجهة لتمويل المراحل المبكرة للمشروع .
- ✓ العمل على سن الأطر الفنية ، التنظيمية والرقابة ، الخاصة برأس مال الخطر والإرتقاء به إلى المستويات الدولية لزيادة الثقة وبالتالي لإمكانية إستقطاب المدخرات.
- ✓ صار من الضروري على الحكومة الجزائرية أن تعبر الإهتمام لإرساء مؤسسات ذات رأس مال الخطر وذلك للإعتبارات التالية :
 ◌ كون أن إرتفاع حدة المخاطر في القطاع من شأنها أن تمنع المستثمرين من المجازفة وعليه من الضروري توفير مناخ استثماري من حيث كل الجوانب التشريعية والاقتصادية والسياسية،...
- ◌ الإسراع في الرفع من عدد المؤسسات ذات رأس مال الخطر أجنبية كانت أو محلية.
- ✓ ضرورة إلزام البنوك الجزائرية على ضرورة تشجيع إقامة مؤسسات الوساطة المالية المتخصصة في هذه التقنية التمويلية و التي بقي عددها محدود جدا حيث يشمل على شركتي Finalep و sofinance فقط.
- ✓ إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم فيه كل من الحكومة و المؤسسات الإقتصادية ، بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي و ميزاته .

المراجع المعتمدة :

- ¹ Abdellatif benachenhou , (2004) : Algérie : la modernisation maitresée, Alpha design : Alger , p-p 15-16.
- ² Rabah Mahiout ,(1974) : le pétrole algérien, Enap : Alger, p 109
- حاتم الرفاعي، (2009) : البترول ذروة الإنتاج و تداعيات الإنحدار ، الطبعة 01 ، نخضة مصر : مصر ، ص 41.³
- ⁴ عبد الحي زلوم و آخرون ، (2008) : مستقبل الاقتصاد العربي بين التفتت و الاستثمار ، الطبعة 01 ، دار فارس : عمان ، الاردن ، ص 51.
- ⁵ شنوف شعيب ، رمضاني لعلا ، (2008) : الأفاق المستقبلية للإقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي :التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة يومي 07-08 أفريل ، مخبرة الشراكة و الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورومغاربي : جامعة فرحات عباس سطيف : الجزائر ، ص - ص ، 15 - 16.
- ⁶ مرسوم تنفيذي رقم 190-2000 ، المؤرخ في 11 جويلية 2000 ، المحدد لمختلف صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية ، العدد 42 ، الصادرة بتاريخ 16 جويلية 2000.
- ⁷ المادة 02 والمادة 03 من القانون رقم 11-06 المؤرخ في 24 جوان 2006 والمتعلق بشركات رأس المال الاستثماري.
- ⁸ المادة 04، نفس القانون أعلاه .
- ⁹ ساهم في تأسيسها كل من القرض الشعبي و بنك التنمية و الوكالة الفرنسية للتنمية برأسمال قدره 732 مليون دج ، لكن دورها لم يتعدى تمويل نسبة 35 % من إحتياجات المؤسسة .
- ¹⁰ ظهرت في 4 أفريل 2000 ، برأس مال قدره 5 مليار دج و هي شركة رأس مال المخاطر متخصصة في تمويل إنشاء و تأهيل المؤسسات و دعمها لفتح رأسمالها و البحث لها عن شركاء خاصة بعد سنة 2003 .
- ¹¹ بريس السعيد ، (2007) : راس مال المخاطر بديل تمويلي مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة Soufinance ، مجلة الباحث ، العدد 05 ، ص 02 .
- ¹² بهوم أسماء ، (2016) : البورصة كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة تجارب اجنبية - ، الطبعة 01 ، مكتبة الوفاء القانونية : الإسكندرية ، ص 196.
- ¹³ المرجع السابق ، ص - ص ، 197 - 198 .
- ¹⁴ المواد من 27 إلى 29 من القانون رقم 11-06 المؤرخ في 24 جوان 2006 والمتعلق بشركات رأس المال الاستثماري .
- ¹⁵ رحيم حسين ، (2002) : التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية: حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي حول: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحولات المحيط يومي 29-30 أكتوبر : بسكرة ، الجزائر، ص 53.